

التشريعي يطالب حكومة التوافق بالوقوف عند مسؤولياتها والمساواة بتعويض المتضررين

www.plc.ps

البرلمان

العدد

145

الخميس ٢٣ ذو القعدة ١٤٣٥ هـ :: ١٨ سبتمبر / أيلول ٢٠١٤ م

صحيفة نصف شهرية تصدر عن الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي

خلال تكريم التشريعي للمؤسسات العاملة أثناء العدوان

د. بحري طالب عباس الإسراع بالتوقيع على اتفاقية روما لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة



جانب من حفل تكريم التشريعي للمؤسسات العاملة أثناء العدوان

النائب خريشة: عباس لا يريد مقاضاة الكيان على جرائمه

قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الدكتور حسن خريشة: "إن التوجه الفلسطيني إلى المؤسسات الدولية مؤجل حالياً، جراء رهنة بمبادرة عباس التي عرضها مؤخراً على الولايات المتحدة الأمريكية".

وأضاف خريشة في تصريح صحفي أن "السلطة الفلسطينية لم تطلب من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في جرائم الحرب الصهيونية الأخيرة خلال عدوانها على قطاع غزة".

التتمة ص 8

نواب التشريعي يواصلون عطاءهم ويستثمرون في أداء دورهم ومهامهم ووقوفهم بجوار العائلات المتضررة



النواب خلال زيارتهم عائلة أحد الشهداء بالشجاعة

النائب شهاب يحذر من كارثة صحية إذا لم تُحل مشكلة شركات النظافة بمستشفيات القطاع

03 «



النائب موسى: لا عودة إلى الورا ولا يمكن أن يفرض علينا عباس حالة الانقسام

08 «

لجنة التربية بالتشريعي تتفقد مخازن الأدوية وتطلع على أحوال المدارس مع بدء العام الدراسي

03 «

خلال استقباله أصحاب المركز التجاري في رفح

د. بحر يطالب حكومة التوافق بالوقوف عند مسؤولياتها والمسارعة بتعويض المتضررين

المتضررين المرجعة شيكاتهم من قبل النيابة، كما طالبوا بالسماح لهم بالانتفاع الحالي من المكان الآمن في المركز التجاري إلى حين إزالة المبنى.

من جهته أكد د. بحر على حق المتضررين في التعويض بما يتناسب مع حجم الخسائر التي لحقت بهم، مطالبا حكومة التوافق بالوقوف عند مسؤولياتها والإسراع بتعويض متضرري العدوان الأخير على قطاع غزة.

بدوره أكد النائب عدوان على مطالب الوفاء خاصة أن تقوم البلدية بوضع حلول توافقية بين المنتفع والمستأجر، أما النائب نصار فبين أن اللجان المعنية وضعت معايير واضحة في تعويض الأضرار سواء للمالك أو المستأجر بما يضمن عدم الأضرار بأي طرف من الأطراف.



جانب من استقبال المجلس التشريعي لأصحاب المركز التجاري في رفح

كما طالب أصحاب المركز بضرورة وقف قضية الشيكات المرجعة بما يضمن عدم ملاحقة

دولار، كما طالبوا بتثبيت العقود بالمبالغ والأسماء التي كانت موجودة في حال تم بناء المركز.

يضم ٥٦ مكتب ومحل تجاري، كما قدرت الخسائر المادية الموجودة داخل تلك المحلات ب ٧ مليون

استقبل د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة بمكتبه في مدينة غزة وفدا ممثلا عن أصحاب المركز التجاري في مدينة رفح والذي دمره الاحتلال أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة، وذلك بحضور رئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي النائب جمال نصار، ورئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان.

وتقدم ممثلي أصحاب المركز التجاري بشكوى لرئاسة المجلس تمثلت في عدد من المطالب شملت بأن يكون التعويض للمنتفع وللمستأجر معا بحيث لا يتم استثناء المستأجر من التعويض، ملفتين إلى أن الحلول التي طرحتها البلدية من شأنها أن تصنع شرخاً بين المستأجر والمنتفع من وبين الوفاء أن المركز التجاري

الاحتلال يلاحقه منذ أكثر من ثلاثة أشهر

التشريعي يدعو لأكبر حملة تضامن رسمي وشعبي مع النائب المسن الحاج علي

للنائب الحاج علي وبسياسة اختطاف النواب منوها لأنهم يتمتعون بحصانة برلمانية من المفترض أن تشكل لهم حماية من تلك الإجراءات التي يضرب من خلالها الاحتلال بعرض الحائط بكل القوانين والاتفاقات والمعاهدات الدولية، وشدد بحر على ضرورة أن تقوم المؤسسات والمنظمات الحقوقية بدورها في فضح سياسة الاحتلال وملاحقة قادته قانونيا أمام المحاكم الدولية لما يرتكبه من جرائم ومخالفات بحق النواب والأسري كافة.

وأكد بحر أن الاحتلال يهدف من سياسة اختطاف النواب في الضفة لتعطيل العمل البرلماني وإجهاض التجربة الديمقراطية في فلسطين عبر تغييب النواب عن المشهد السياسي والزج بهم في السجون وإبعادهم عن محيطهم الانتخابي وإضعاف تأثيرهم في المجتمع، داعيا شعبنا في الضفة لأكبر حملة تضامن مع النائب المسن الحاج علي للضغط على الاحتلال لإيقاف ملاحقته.

والنائب الحاج علي هو أحد مبعدي مرج الزهور ومن الرعيل الأول المؤسس للإخوان المسلمين، وتأتي محاولة اعتقاله في ظل الحملة الشرسة التي تشنها قوات الاحتلال على نواب الشرعية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، وقد اختطفت منهم ٣٤ نائبا حتى الآن منهم ٣٢ نائبا من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، بالإضافة للنائب مروان البرغوثي من حركة فتح، والنائب أحمد سعدات من الجبهة الشعبية.



وترهب أهل البيت وساكنيه في كل مرة، مؤكدة أن قوات الاحتلال في الأونة الأخيرة هددت علانية بقتله إذا لم يسلم نفسه.

وأضافت: "الوالد تعب كثيرا بعد الاعتقال الأخير، وعمل عدة عمليات، والقاضي في المرة الأخيرة استغرب من عمر والدي، وطمأنه أنه لن يكون له اعتقال اداري بعد ذلك، ولكن اليهود ليس لهم عهد ولا وعد".

وتابعت: "الوالد كان بصدد إجراء عملية جراحية في عينه، وإذا تم إيداعه في المعتقل فسيفقد بصره ويحدث له مضاعفات خطيرة، ولذلك يحاول التهرب من الاعتقال خشية على حياته".

بدوره ندد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة بملاحقة الاحتلال

لم تمنع حصانته البرلمانية قوات الاحتلال من اعتقاله كما بقية نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، ولم يشفع له كبر سنه ولا الأمراض المزمنة التي يعاني منها، هذا حال النائب أحمد الحاج علي "٧٧" عاماً المطارد من قبل قوات الاحتلال منذ ما يزيد عن ثلاثة أشهر.

اتسعت حملة التضامن البرلماني والحقوق مع النائب السبعيني بمشاركة مؤسسات حقوقية وشخصيات اعتبارية يوم أمس في الوقفة التضامنية التي نظمها مركز أحرار لحقوق الإنسان للتضامن مع النائب المسن أحمد الحاج علي "٧٧" الذي تعرض للاعتقال الإداري ١٧ مرة، وقضى في سجون الاحتلال ما يزيد عن سبعة أعوام، وطالب البرلمانيون والحقوقيون المتضامنون معه السلطة الفلسطينية بمواقف أكثر جدية في مواجهة حملات اعتقال نواب المجلس التشريعي.

أما عائلة النائب الحاج علي فكانت قد وجهت أكثر من مناشدة عبر وسائل الاعلام تطالب فيها الجهات المختلفة بالضغط على الاحتلال لوقف مطاردته للنائب الحاج علي، الذي لم يشفع له كبر سنه ومرضه وحصانته البرلمانية من استمرار الاعتقال والملاحقة.

وقالت إيمان الحاج علي ابنة النائب المطارد في حديث للمكتب الاعلامي للمجلس التشريعي بأن قوات الاحتلال لا زالت تقتحم المنزل بقوات كبيرة وبشكل مستمر في محاولة لاعتقال أبيها، وتعيث في البيت فساداً وتخلع الأبواب

أدان الاقتحامات الصهيونية المتكررة للأقصى

التشريعي : الأقصى بحاجة لكل الجهود الرسمية والشعبية في العالم الإسلامي

الإسلامي لإنقاذه من دنس الاحتلال مطالباً برلمانات العالم العربي والإسلامي وكل أحرار العالم للعمل على طرد الاحتلال وممثليه من الاتحادات والمنتديات البرلمانية العالمية بشكل عام والتجمعات البرلمانية الإسلامية بشكل خاص على اعتبار أن نائب رئيس الكنيست الصهيوني المتطرف هو من يقود المستوطنين في محاولات الاقتحام المتكررة للمسجد الأقصى.

بدوره دعا رئيس لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي د. أحمد أبو حلبية لوقفه جادة على الصعيد الرسمي والشعبي لإيقاف تغول الاحتلال والمستوطنين على المسجد الأقصى قبله المسلمين الأولي، محذرا في الوقت ذاته من تكرار هذه الاقتحامات بشكل دائم حتى لا تصبح أمرا مألوفا لدى الجماهير العربية والإسلامية.

وناشد أبو حلبية أهلنا في القدس قائلاً: "تصدوا لكل محاولات الاقتحام التي يقودها الصهاينة بهدف تدنيس المسجد الأقصى المبارك، وأشعلوا انتفاضة شعبية جديدة ضد الاحتلال ومستوطنيه وأعوانه واعلموا أن العالم كله يدعم صمودكم في وجه آلة البطش والتطرف الصهيونية".

أدان د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة الاقتحامات الصهيونية المتكررة للمسجد الأقصى والتي كان آخرها اقتحام نائب رئيس الكنيست الصهيوني المتطرف موشيه فيجلين على رأس مجموعة من المستوطنين يوم أمس وسط حراسة مشددة من قبل شرطة الاحتلال.

وقال بحر في بيان صحفي اليوم الاثنين ١٥-٠٩-٢٠١٤ أن شعبنا الفلسطيني لن يطيل الصمت إزاء الاعتداءات المتكررة والاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى، منوهاً بأن الاحتلال بات يمنع حتى النساء من دخول المسجد الأقصى ويفرض حصارا على حركة المواطنين حول المسجد الأقصى لا سيما من يقصد دخول المسجد للصلاة فيه.

مشدداً على أن محاولات الاحتلال الرامية لبسط السيطرة المطلقة على المسجد الأقصى سوف تبوء بالفشل بفضل المرابطين في الأقصى، مضيفاً بأن مخطط التقسيم المكاني والزمني للأقصى بين المسلمين واليهود أيضاً لن يكتب له النجاح مهما حاول الاحتلال من أجل فرض ذلك كأمر واقع.

وشدد بحر بأن المسجد الأقصى بحاجة لكل الجهود الرسمية والشعبية في العالم

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

دعوة لإنقاذ الوطن
والقضية..

منذ اللحظة الأولى لتوقيع اتفاق المصالحة الوطنية في مدينة غزة بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٣م كتجسيد عملي لاتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، تصاعدت الآمال الشعبية الفلسطينية بشأن إحداث نقلة نوعية في مسار الواقع الحياتي والظروف المعيشية لأبناء شعبنا في قطاع غزة الذين هدم الحصار وتكالبت عليهم ألوان الألم والمعاناة.

ومع تشكيل حكومة التوافق الوطني بدأ العدّ التنازلي للتوقعات الهامة التي انتظرها المواطنون الفلسطينيون بفارغ الصبر على إيقاع انتهاء الانقسام وتأكيدات قادة السلطة الفلسطينية على فتح معبر رفح ورفع الحصار وتحسن الوضع الاقتصادي لأبناء القطاع.

لكن الأيام مضت سريعاً دون أي نتيجة ودون أن تقدم حكومة التوافق على إتيان أية خطوة حقيقية في اتجاه إنهاء موروث الانقسام وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، فلم ينعقد المجلس التشريعي، ولم يجتمع الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم يحدث أي تغيير على ملف المصالحة المجتمعية وملف الحريات وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية.

وما إن أعلنت حكومة الاحتلال عن حادثة اختطاف المستوطنين الثلاثة في الخليل شهر يونيو/ حزيران الماضي حتى نفضت السلطة وحركة فتح يدهما من حديث المصالحة واستحقاقاتها، بل للأسف صممت على الاستهداف الصهيوني لحركة حماس واعتقال المئات من قادتها وكوادرها وعناصرها ومن بينهم ١٢ نائبا في المجلس التشريعي، وعمدت إلى تكثيف جهود التنسيق الأمني في إطار البحث عن المستوطنين الثلاثة في ذلك الوقت، والعمل المشترك على تفكيك البنية الدعوية والاجتماعية لحركة حماس في الضفة الغربية، وبقي الأمر على حاله بعد انتهاء الحرب.

إن انتصار غزة على جيش الاحتلال يتطلب وحدة الصف الفلسطيني الداخلي، والعمل على توفير كل المقومات اللازمة لتطوير قوة وإمكانات المقاومة، استعداداً لمعركة التحرير الشامل مع الاحتلال، وهي مهمة جلية ومسؤولية وطنية كبرى تقتضي تغليب عوامل الوحدة والوفاق على كل اعتبارات الفرقة والخلاف.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني ندعو السيد محمود عباس إلى وقفة صادقة وشجاعة لمواجهة كافة الضغوط والتدخلات الخارجية، والانحياز التام إلى حقوق ومصالح شعبنا الفلسطيني، والوفاء التام باستحقاقات اتفاق المصالحة الفلسطينية، والشروع الفوري في إعادة إعمار القطاع، والدفع العاجل باتجاه رسم استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة العدوان والمخططات الصهيونية العنصرية، بما يؤهل الوضع الفلسطيني الداخلي نحو مزيد من التكاتف والصمود وتوحيد الصف والكلمة والموقف في وجه الاحتلال البغيض، بما يمكن من تحقيق اختراق نوعي في مفاوضات القاهرة تفضي إلى رفع الحصار عن القطاع بشكل نهائي وإعادة بناء المطار والميناء كخطوة أساسية على طريق استكمال إنجاز بقية حقوقنا الوطنية المشروعة.

ومن هنا فإن المسؤولية الوطنية تقتضي من السيد عباس وقيادة السلطة طيّ صفحة الماضي، وفتح صفحة جديدة في حياة شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية، ملؤها التفاهم والتكافل والوفاق، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعاكبة الاحتلال على جرائمه البشعة بحق شعبنا عبر الانضمام إلى اتفاقية روما التي تهدد الطريق أمام اللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وعدم منحه أي غطاء شرعي فلسطيني، وعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وفي مقدمتهم الموظفين، وقيام حكومة التوافق الوطني برئاسة رامي الحمد الله بواجباتها كاملة تجاه قطاع غزة وأهله الصامدين، وفي مقدمتها إعادة الإعمار وتقديم الخدمات، والعمل على بسط وإشاعة الحريات في أرجاء الوطن، والدعوة الفورية لعقد المجلس التشريعي والإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، فذلك أقل ما يمكن أن نقدمه لإنقاذ الوطن والقضية من إجرام الاحتلال قبل فوات الأوان.

"والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

لجنة التربية بالتشريعي تتفقد مخازن الأدوية وتطلع على أحوال المدارس مع بدء العام الدراسي



جانب من زيارة لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي لمخازن الأدوية لدى وزارة الصحة

محسوبة لعمل الادارة وللمراقبة تنظيم وترتيب الأدوية بشكل عام في المرحلة القادمة.

من جهتهم ثمن نواب التشريعي الجهود التي تقوم بها ادارة الصيدلة، وطالبوا ببذل المزيد من الجهود مع الأطراف المختلفة الحكومية والمانحة لتوفير الرصيد الدوائي الكافي للقطاع، وضمان عدم حدوث العجز في حالات الطوارئ والأزمات المختلفة.

وفي سياق آخر قام عدد من أعضاء لجنة التربية بزيارة بجولة تفقدية صباح اليوم على مديرية التعليم بالمنطقة الوسطى للاطلاع على استعدادات المنطقة لبدء العام الدراسي الجديد، وكذلك تفقد أحوال الطلبة الذين دمرت مدارسهم وتم نقلهم إلى مدارس أخرى.

من طاقم الادارة العامة للصيدلة، حيث أكد أبو مهدي أن الواقع الدوائي قبل العدوان على قطاع غزة كان مريراً جداً، نظراً للشح الكبير والعجز في أنواع الأدوية الطارئة والمهمات الطبية، وأشار أبو مهدي إلى أن الوزارة تواصلت مع الجهات المانحة أثناء العدوان على قطاع غزة وحثتها على توفير حاجات القطاع من الأدوية. وأضاف: "زادت العديد من الجهات والمؤسسات المانحة حاجات المشافي ومتطلباتها من الأدوية الطارئة بشكل عام، وقد عززنا المخزون الدوائي لدينا بنسبة ٧٥٪ حتى الستة شهور القادمة، وجاري بذل الجهود من أجل توفير الأنواع الشحيحة".

ونوه أبو مهدي إلى أن الادارة العامة للصيدلة تعمل حالياً على بناء منظومة

تفقد أعضاء لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي برئاسة النائب عبد الرحمن الجمل الادارة العامة للصيدلة في وزارة الصحة ومخازن الأدوية لدى الوزارة، بالإضافة لزيارة بعض المدارس بالمنطقة الوسطى مع بدء العام الدراسي.

وأوضح رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي النائب عبد الرحمن الجمل أن زيارة الادارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة جاءت لتفقد الأوضاع بعد العدوان الأخير على قطاع غزة، والاطمئنان على واقع الأمن الدوائي بغزة.

وكان في استقبال أعضاء اللجنة من نواب التشريعي مدير عام الصيدلة بوزارة الصحة الدكتور أشرف أبو مهدي وعدد

النائب شهاب يحذر من كارثة صحية إذا لم تحل مشكلة شركات النظافة بمستشفيات القطاع

بوزارة الصحة في قطاع غزة أسوة بالضفة الغربية، وهذه موضوعات إنسانية تتعلق بحياة الناس اليومية

والاحتياجات الأساسية للمرضى في المستشفيات لا ينبغي أن تخضع للتجاذبات السياسية والحزبية".

وطالب النائب شهاب رئيس وزراء حكومة التوافق رامي الحمد لله بالعمل على حل هذه المشكلة سريعاً، والوقوف على كافة احتياجات القطاع الصحي في غزة مراعاة للظروف الإنسانية الصعبة التي يمر بها قطاع غزة بعد العدوان الاسرائيلي.

أن تتلقى الاستحقاقات المتفق عليها مع الحكومة وإدارة وزارة الصحة.

وشدد شهاب أنه ينبغي على حكومة التوافق الفلسطينية أن تدفع الاستحقاقات المالية المطلوبة لهذه الشركات وعمالها في قطاع غزة كما تدفعها لشركات النظافة في الضفة الغربية، وألا تقوم بحرمان مئات عائلات عمال النظافة في غزة من أرزاقهم ومستحققاتهم المشروعة.

وتابع شهاب: "حكومة التوافق مطالبة بأن تتابع الشأن الصحي وكل ما يتعلق

حذر النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني محمد شهاب من كارثة صحية وشيكة في مستشفيات قطاع غزة ومرافق وزارة الصحة في حال عدم تقاضي شركات النظافة العاملة بالمستشفيات لمستحقات ورواتب موظفيها العاملين بالقطاع، واستكمالها للإجراءات التصعيدية بوقف العمل بالمستشفيات.

وأكد النائب شهاب في تصريح خاص للمكتب الاعلامي في المجلس التشريعي بأن شركات النظافة تنفذ ما عليها من واجبات وأعمال وعليها



المجلس التشريعي يكرم المؤسسات الصحية و

وسط حضور رسمي وشعبي وشخصيات مجتمعية بارزة

الاحتلال حق مشروع كفلته كافة الشرائع السماوية والقوانين الأرضية وكافة القوانين والمواثيق الدولية. ودعا الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ورؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية لزيارة قطاع غزة حتى يروا حجم الدمار الهائل الذي خلفه الاحتلال الصهيوني. وناشد الإخوة الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم طيلة سنوات الانقسام وحتى اليوم إلى أخذ دورهم الوطني والإنساني المأمول في الوقوف إلى جانب إخوانهم موظفي غزة الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ تسعة أشهر. وقال: " لقد كسرت هذه الحرب نظرية الجيش الذي لا يقهر فقهرته المقاومة، وكسرت نظرية التوازن الاستراتيجي بنظرية توازن الرعب كما كسرت

الفلسطينية الداخلية، وبسط المصلحة والأولوية الوطنية الجامعة كمحدد أساس لمناقشة كل القضايا والتفاصيل ذات العلاقة بعيدا عن الروح الحزبية والأجندات الخارجية. كذلك دعا الأشقاء المصريين الذين رعوا اتفاق وقف إطلاق النار الأخير مع الاحتلال إلى متابعة تنفيذ الاتفاق عبر إلزام الاحتلال بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، والبدء في المفاوضات غير المباشرة الرامية إلى وضع الآليات الكفيلة برفع الحصار عن قطاع غزة بشكل كامل وإعادة الإعمار، وإرساء الأسس والقواعد المطلوبة لإعادة بناء المطار والميناء، كخطوة مهمة نحو تحقيق الاستقلال الوطني. وشدد بحر على أن سلاح المقاومة سلاح شرعي وغير قابل للمساومة أو الابتزاز، ولا يمكن القبول بالمساس به بأي حال من الأحوال، مؤكداً أن مقاومة

كل ما يلزم من قرارات وإجراءات لمعاكبة الاحتلال على جرائمه البشعة، وفي مقدمة ذلك التوقيع على اتفاقية روما تمهيدا لرفع دعاوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، وإيقاف كل أشكال التنسيق والتعاون الأمني الأثم مع الاحتلال. كما دعا رئيس حكومة التوافق الوطني إلى تحمل مسؤولياته الوطنية والإنسانية عبر الشروع الفوري في ملف إعادة إعمار غزة، وخصوصا أن فصل الشتاء على الأبواب. ودعا بحر إلى ضرورة التوقف عن التراشق الإعلامي، كتوطئة لازمة وأساسية لإنجاح اللقاء المنتظر بين حركتي حماس وفتح خلال الأيام القادمة، مؤكداً على ضرورة التحلي بروح المسؤولية الوطنية العالية لاستكمال إنجاز بقية ملفات المصالحة الوطنية وتفكيك العُقد الكامنة في جدار الأزمة

كرم المجلس التشريعي الفلسطيني أمس الأربعاء المؤسسات العاملة خلال العدوان على قطاع غزة، في حفل كبير نظمه المجلس في فندق رويال بلازا على شاطئ بحر غزة، وذلك بحضور رسمي وشعبي كبير وشخصيات مجتمعية بارزة. وشمل التكريم أربع قطاعات كبيرة عملت في الميدان خلال العدوان الصهيوني على القطاع، وهي القطاعات الصحية والإعلامية الأمنية والدفاع المدني، بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية. وفي كلمة الحفل الرئيسة طالب الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة محمود عباس الانسجام التام مع الإرادة الشعبية والوطنية عبر اتخاذ





الإعلامية والأمنية والأهلية العاملة خلال العدوان على قطاع غزة

القليلة في المشافي، وكذلك دور رجل الأمن في حماية الجبهة الداخلية وحفظ الأمن الداخلي. كما بين الفيلم دور الإعلاميين في كشف الحقيقة للعالم، وفضح جرائم الاحتلال المخالفة للإنسانية والقوانين الدولية من قتل مدنيين وهدم بيوت آمنة، وكذلك لفت الفيلم للدور الإنساني والتبيل لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاغاثية والجمعيات الأهلية في خدمة أبناء شعبنا وتوفير لهم مقومات الحياة خاصة الذين هجروا من منازلهم بسبب القصف المباشر والعشوائي الذي تعرضت له. كما تضمن الحفل قصيدة شعرية للشاعر الدكتور عبد الخالق العف، وفي نهاية الاحتفال كانت فقررة التكريم حيث تم تكريم (٢٠٠) مؤسسة وشخصية.

وأشاد د. بحر بصمود وثبات شعبنا البطل ومقاومته الباسلة، وبالدور المتميز الذي اضطلعت به المؤسسات الحكومية والإعلامية والخيرية المحلية والدولية إبان العدوان. وأكد أن اندحار العدوان الصهيوني عن أرضنا الحبيبة في قطاع غزة تم بفضل الله أولاً، ثم بفضل صمود وثبات شعبنا الذي شكل حاضرة قوية للمقاومة، وأحبط كل المراهات التي حاولت إحداث الواقعة بينه وبين المقاومة التي أبدعت في مضمار تكتيكاتها العسكرية لمواجهة الهجمة الشرسة وصد العدوان الأثم.

وكان الحفل قد بدأ بعرض فيلم بعنوان "أبطال في الميدان" استعرض الدور الذي لعبته تلك القطاعات خلال العدوان، وعرض لأبرز الخسائر التي نجمت عن ذلك العمل، كما بين الفيلم الدور البطولي والكبير لقطاع الصحة في تضاميد الجراح رغم الإمكانيات

العدوان وفضح الجرائم الصهيونية التي شاب لهولها الولدان، وفي مقدمتها الطواقم الصحية ورجال الإسعاف، والدفاع المدني، والشرطة، والأمن الداخلي، والمؤسسات الخيرية والبلديات والطواقم الطبية العسكرية والمؤسسات الإعلامية من فضائيات وصحف وإذاعات ومواقع الكترونية ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي كما ونخص بالذكر فضائية الأقصى والقدس والميادين والدور الريادي الذي لعبته قناة الجزيرة الفضائية وفريقها الإعلامي المتميز على أدائه الرائع في التغطية الإعلامية لمجريات المعركة وفضح جرائم الاحتلال وتعرية روايته الكاذبة للوقائع والأحداث، وعلى الأخص الإعلامي تامر المسحال، والإعلامي وائل الدحدوح، والإعلامية غادة عويس، فلهم ولكل المؤسسات الفلسطينية الإعلامية التي عملت وقت الحرب كل الشكر والامتنان والتقدير."

نظرية التفوق الأمني الصهيوني بصواريخ المقاومة وأنفاقها وقذائفها بمختلف أنواعها". واحتفاء بالمؤسسات المكرمة قال بحر "إن احتفال المجلس التشريعي الفلسطيني اليوم بتكريم هذه المؤسسات يشكل أقل ما يمكن تقديمه لتلك المؤسسات الوطنية التي تحددت الحرب والعدوان، وعملت تحت النار والقصف والدمار على مدار أيام العدوان".

ولفت إلى أن التكريم اليوم هو لمسة وفاء لأولئك الجنود الذين لعبوا دور البطولة في أحلك الظروف والأوقات من أجل خدمة أبناء شعبهم في ظل المحنة الكبرى التي أصابتهم في أرواحهم وممتلكاتهم ومقدراتهم وكافة مناحي حياتهم وشؤون معاشهم. وتابع "لقد كان للمؤسسات التي نحتفل بتكريمها اليوم دور مهم في التخفيف من المعاناة ومواجهة



نواب التشريعي يواصلون عطاءهم ويستثمرون في أداء دورهم



قام نواب المجلس التشريعي بزيارات تفقدية وجولات مكثفة شملت المناطق المتضررة جراء العدوان على قطاع غزة، واسر وعائلات الشهداء مؤكدين بأن جرائم الاحتلال بحق شعبنا لن تمر دون عقاب، البرلمان رصدت تلك الأنشطة والفعاليات وأعدت التقرير التالي:

”

منطقة الرنة

وشملت جولة النواب بمحافظة خان يونس المناطق المدمرة شرق خان يونس ومنها خراعة والزنة والقرارة وحي الغواوير ومنطقة أبو لحية والفراحين، واطلع وفد النواب على حجم الجريمة الصهيونية في تلك المناطق التي طالت المنازل والأحياء والمؤسسات والبنى التحتية وشبكات المياه والكهرباء.

وأشاد النواب بصمود الأهالي والعوائل شرق خان يونس واحتضانهم للمقاومة، مطالبين بضرورة تقديم قادة الاحتلال للمحاكم كمجرمي حرب والعمل على فضح جرائم الاحتلال في كافة المحافل الدولية والحقوقية.

وكما التقى النواب بجمع غفير من عائلتي النجار والأسطل مؤكدين بأن أبنائهم الشهداء هم وقود النصر والتحرير، ومشيدون بصمودهم والتضحيات التي قدمتها كل العائلات خلال العدوان.

المناطق الشرقية بالوسطى

الى ذلك تفقد نواب الكتلة في المحافظة الوسطى المناطق المتضررة في شرق المحافظة



زيارة المراكز الشرطة

الى ذلك نظم نواب الكتلة جولة على المراكز الشرطة في المحافظة الوسطى حيث انطلقت الجولة من أمام مكتتب الكتلة متوجهة إلى مبنى محافظة الشرطة وكان في استقبال الوفد مدير شرطة الوسطى ولقيف من مدراء الأجهزة الأمنية. وشملت الجولة أيضاً النقاط المرورية والمكتب الرئيسي لشرطة المرور بمدينة دير البلح، وأثنى النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل على الجهود التي تبذلها الشرطة من أجل خدمة المواطنين، مؤكداً على أن أفراد الأجهزة الأمنية يعملون كالمواطنين ويأخذون اجر المواطنين.

بدوره أكد النائب الدكتور سالم سلامة أن أفراد الشرطة قاموا بدورهم على أكمل وجه على الرغم من قلة الإمكانيات المادية التي تعاني منها الشرطة الفلسطينية منوها للجهود الجبارة التي بذلوها من أجل تقديم خدمة أفضل للمواطن ومن أجل الحفاظ على سلامة الجبهة الداخلية.

تفقد المناطق المدمرة

وفي سياق متصل قام نواب الكتلة بجولة ميدانية على المناطق المدمرة في محافظة خان يونس جراء العدوان الصهيوني الهمجي على قطاع غزة، حيث أثنى النواب على صمود أبناء شعبنا على الرغم

زيارة دير البلح

نظم نواب الكتلة بالمحافظة الوسطى زيارة تفقدية للمناطق الشرقية لدير البلح، والتي تعرضت لتوغل صهيوني أثناء العدوان، وضم الوفد كلاً من النواب سالم سلامة، عبد الرحمن الجمل وهدي نعيم، حيث اطلع الوفد عن كثب على حجم الدمار الذي ألحقه الاحتلال بممتلكات المواطنين ومزارعهم.

وزار الوفد عائلة أبو غرابية التي اختطف الاحتلال اثنين من أبنائها خلال توغلاته في المنطقة، وتفقدوا منازل المواطنين التي تعرضت للعبث والتخريب والدمار من قبل الاحتلال، كما تفقد الوفد عائلة المزارع ماهر رميلات وإخوانه، حيث طال الدمار مزارعهم مما أدي لهلاك أكثر من أربعين رأس من الأغنام.

وأعرب الوفد في ختام زيارته عن تضامنه مع سكان المنطقة، ووعد النائب عبد الرحمن الجمل بالعمل على التواصل مع الجهات المعنية، وتنسيق الجهود من أجل تعزيز صمود المواطنين، والعمل على تعويضهم عن خسائرهم التي تكبدوها جراء الحصار.



مهماتهم ووقوفهم بجوار العائلات المتضررة



مقر شركة توزيع الكهرباء في المدينة وكان في استقبالهم نائب رئيس سلطة الطاقة م. فتحي الشيخ خليل، حيث رحب الشيخ خليل بوفد النواب، معبرا عن بالغ سعادته بهذه الزيارة التي تأتي في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين نواب المجلس التشريعي وشرائح المجتمع المختلفة. واستعرض الشيخ خليل الوضع العام في سلطة الطاقة وشركة الكهرباء والإمكانيات المتاحة لديهم، منوهاً لاستمرار سلطة الطاقة وشركة توزيع الكهرباء من أجل توفير خدمة أفضل لأبناء شعبنا، واستعرض الشيخ خليل أمام وفد النواب حجم الدمار والاستهداف الذي تعرضت له الشركة وشبكات التوزيع جراء العدوان. بدورهم عبر النواب عن تقديرهم لجهود شركة الكهرباء وسلطة الطاقة في فترة الحرب وبعدها، مؤكداً على وقوف المجلس التشريعي مع مؤسسة الشعب الفلسطيني التي تقدم الخدمات الحيوية.

كرامة لأبناء الشعب الفلسطيني.

زيارة شمال القطاع

وفي ذات الاطار تفقد نواب الكتلة بمحافظة غزة منطقة شمال القطاع للاطلاع على آثار الدمار والخراب التي خلفته آليات العدو بعد العدوان متفقدين المنازل المدمرة والمنشآت العامة التي طالها الدمار، وشملت الزيارة النواب المدمرة منازلهم في شمال القطاع وهم إسماعيل الأشقر، فتحي حماد، جميلة الشنطي وعاطف عدوان. كما زار الوفد بلدية بيت حانون للوقوف على حجم الدمار الذي تعرضت له البلدية، وأصطحب رئيس بلدية بيت حانون وفد النواب لتفقد المناطق المدمرة في مدينة بيت حانون واطلعهم على حجم معاناة المواطنين الذين تعرضت بيوتهم للتدمير من قبل قوات الاحتلال، مؤكداً على وقوفهم مع أبناء شعبهم في هذه المحنة وشدوا على وجوب الإسراع في إعادة الاعمار حتى يتمكن المواطنون من العيش بكرامة.

زيارة شركة الكهرباء

الي ذلك زار وفد من نواب الكتلة بمحافظة غزة

الجهاد والمقاومة وقاتل العدو على مدار عقدين من الزمن بالإضافة لمساهماتهم الفاعلة في عملية الاعداد والتجهيز وتحرير المجاهدين على القتال، بدورهم شكر ممثلين عن عائلات الشهداء القادة النواب على زيارتهم وتقديم التهنئة لهم باستشهاد آبائهم القادة، مؤكداً على استمرار ووقوفهم بجانب المقاومة.

نواب غزة والوسطى

قام وفد من نواب محافظة غزة والوسطى ضم كلا من رئيس كتلة التغيير والاصلاح النائب محمد فرج الغول، والنواب مروان أبو راس، جمال نصار، أحمد أبو حلبية، فتحي حماد، عبد الرحمن الجمل، وسالم سلامة، بزيارة للمناطق المدمرة في مخيمات المنطقة الوسطى والزوايدة وجحر الديك.

وأكد النواب على وقوفهم مع أبناء شعبهم في هذه المحنة، مضيفين بأن دماء أبناء شعبنا لن تذهب هدراً وهى وقود التحرير وعودة الأقصى، مشددين على ضرورة تدخل العالم الحر من أجل إدخال مواد البناء لإعادة الاعمار لتوفير حياة

بمشاركة وزير الأشغال السابق يوسف الغريز ورئيس بلدية النصيرات محمد أبو شيان ولضيف من الشخصيات المجتمعية وكان في استقبالهم الأهالي المتضررين وذوي الشهداء.

وأكد النائب سالم سلامة على ضرورة تعزيز صمود أهالي هذه المنطقة من خلال تزويدهم بالدعم اللازم لإعانتهم على تحمل الظروف الصعبة التي يعيشونها نظراً لحجم الدمار الذي لحق بالمنطقة بسبب العدوان الصهيوني، ووجه النائب سلامة رسالة للمؤسسات الداعمة على ضرورة التوجه للمنطقة لمساعدة قاطنيها سواء بتقديم المساعدات الإغاثية أو النقدية العاجلة.

زيارة ذوي الشهداء برفج

وزار وفد برئاسة رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب المستشار محمد فرج الغول وعضوية النواب أحمد أبو حلبية، مروان أبو راس، جمال نصار، ويونس الأسطل ذوي الشهداء القادة محمد أبو شمالة ورائد العطار ومحمد برهوم بمدينة رفح وأثنى الوفد على دور الشهداء القادة في





آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان وهموم الشعب

تعتبر البرلمانات في كل أنحاء الدنيا مؤسسات شورية ولدت من رحم الديمقراطية، وهى عبارة عن صمام أمان تعمل لحماية المواطن وسن القوانين والتشريعات التي تخدمه وتكفل له الحقوق والامتيازات، فإن قام البرلمان بدوره تمتع المواطن بحقوقه، وضمننا فعالية مبدأ الفصل بين السلطات، بالإضافة لشعور السلطات التنفيذية في البلاد بالمراقبة والمتابعة مما ينعكس إيجاباً على أداؤها وترفع وتجدد - بلا شك - من مستوى خدمتها المقدمة للجمهور.

وفي بلادنا الحبيبة فلسطين لدينا برلمان منتخب عبر تجربة ديمقراطية جرت في أجواء من الحرية والنزاهة غير المسبوقة وذلك بشهادة أطراف إقليمية ودولية معتبرة، وما أن بدأ هذا البرلمان بممارسة أعماله والقيام بمهامه حتى أخذت بعض الأطراف في النظام السياسي الفلسطيني بمحاولات عرقلة التجربة الوليدة، بهدف إجهاضها وتعريضها وإظهارها على أنها تجربة عاجزة وفاشلة وذلك لأهداف حزبية ضيقة لم تعد خافية على أحد.

لقد تغولت رئاسة السلطة على المؤسسة التشريعية في فلسطين علاوة على اعتداءاتها المتكررة على النظام والدستور والقانون عبر محاولاتها الرامية لعزل المجلس التشريعي وتعطيله، حتى بات المجلس لا يقوى على عقد جلسة برلمانية واحدة بكامل أعضائه وبحضور كافة الكتل والقوائم البرلمانية، وذلك على الرغم من الصلاحيات الواسعة التي يمنحها النظام الأساسي للسلطة التشريعية والتي تصر الرئاسة على مصادرتها عمداً.

المطلوب من البرلمان الفلسطيني (المجلس التشريعي) أن يبادر ويعاجل لانتزاع دوره المفقود وأن يمارس صلاحياته الضائعة رغماً عن كل من لا يريد له ذلك سواء أشخاص أو مؤسسات - ولو وصل الأمر للمحاكم والقضاء الفلسطيني أو الدولي، أو إدخال وساطات وأطراف دولية للتدخل العاجل من أجل إنقاذ الحياة البرلمانية وإنعاش الدور التشريعي المهم جداً والمركزي في النظام السياسي الفلسطيني.

الحقيقة أنه لا يعقل أن يبقى الوضع على ما هو عليه من ناحية معاناة المواطن الناجمة عن سياسة إهمال غزة وتهميشها من قبل الحكومة الحالية حكومة الوفاق وكذلك الأخطاء المتعمدة لمؤسسة الرئاسة، والتي تسببت بكل تلك المعاناة التي يتكبدها المواطن في القطاعات الصحية والتعليمية والخدماتية وغيرها من القطاعات الحيوية، ولم يعد خافياً على أحد معاناة الموظفين في الوظيفة العمومية جراء تعنت الحكومة وإصرارها على عدم صرف رواتبهم المستحقة منذ شهور. كما أنه لا بد من وقفة شعبية ونخبوية جادة لياخذ البرلمان الفلسطيني دوره الفاعل في المراقبة على أداء السلطة التنفيذية وإجبارها على ممارسة دورها تجاه الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة لا سيما المتضررين جراء العدوان الأخير ليقوم بواجبه بحمل هموم الشعب وتخفيف المعاناة عنه، وحمل الحكومة على تسريع إجراءاتها نحو إعادة البناء والإعمار ورفع الحصار عن القطاع حتى يتسنى لأهله حرية السفر وادخال المواد والسلع الأساسية اللازمة للمواطن واستمرارية حياته.

في تقديرى أن البرلمان منوط به استعادة صلاحياته كافة ليشكل قوة رقابة قانونية مهابة الجانب، وعليه أن يبادر بالتلويح بالخيارات الدستورية المتاحة فيما يتعلق بالحكومة أن هي بقيت على إصرارها وموقفها من غزة.

أبو مازن أصبح معوقاً للحركة الوطنية الفلسطينية

النائب موسى: لا عودة إلى الوراء ولا يمكن أن يفرض علينا عباس حالة الانقسام.. خيارنا هو الوحدة وتعزيز الشراكة



وجاء مشروع بديل محل قناعة كل الجمهور الفلسطيني وهو مشروع المقاومة الذي صوت له الشعب الفلسطيني في استطلاعات الرأي الأخيرة بتأييد يقارب ٩٠٪".

ونوه موسى إلى أن هذه الأفعال من الرئيس هي حالة من اساءة للذات وللجماعة الوطنية وتفكيك للشعب الفلسطيني، وهي محاولة لبذر بذور الانقسام والشقاق واشغال الساحة الفلسطينية بصراعات جانبية، ومحاولة تبرئة للاحتلال من جرائمه وازاحة المعركة من عدو مركزي لأمتنا العربية وهي اسرائيل الى صراعات بينية، لا تخدم بأي حال من الأحوال مشروعا الوطني، ولا أن تخدم مستقبلنا ولا يمكن أن يبنى عليها في إطار الشراكة الوطنية.

أكد النائب في المجلس التشريعي يحيى موسى بأنه لا عودة إلى الوراء ولا يمكن أن يفرض عباس حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية، قائلاً: "نحن استراتيجيتنا واضحة، ونحن لن نقبل الا الشراكة الكاملة، والوحدة الوطنية الكاملة، ولا يمكن لأبو مازن أن يفرض ارادة الانقسام والتشردم وارادة اثاره الفتن والبلبلة والانشقاق في صفوف شعبنا الفلسطيني، شعبنا أكبر من أبو مازن". وقال النائب موسى في تصريح خاص للمكتب الاعلامي للمجلس التشريعي بأن "المصالحة قد تمت، وقمنا بتشكيل حكومة الوفاق، ولا اجابة منطقية على لما يقوم به أبو مازن من هجوم وتصعيد إعلامي ضد حركة حماس، لا أحد يستطيع أن يفسر لماذا يقوم أبو مازن بهذه الحملة، ولماذا تنساق فتح وراء هذا الرجل في هذا الموضوع، بينما حركة حماس تقابل كل هذا الأذى بالحلم والصبر وتقابله بحسن الأداء ورد الفعل، لا يمكن تفسير هذا الأمر إلا بأن هذا الرجل وجد المقاومة قد نجحت نجاحاً كبيراً في التصدي للعدوان والانتصار على الجريمة الصهيونية والثبات، وكأنه كان يراهن على أمور أخرى في إطار الاقليم، وعلى كسر المقاومة وتجريمها وتجربتها من قدراتها".

وأضاف موسى: "عندما فشل هذا التحالف الاقليمي الذي كان عباس جزءاً منه وجدنا أن ما تخفي صدورهم أكبر، وبدأ يظهر هذا التحريض على السطح، ووجدنا أن عباس لم يستطع أن يتحمل بأن يكون جزءاً من حالة وطنية استنهاضية، لأنه صاحب مشروع ومشروعه السياسي انكشف ووصل الى نهاياته،

النائب خريشة: عباس لا يريد مقاضاة الكيان على جرائمه



قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الدكتور حسن خريشة: "إن التوجه الفلسطيني إلى المؤسسات الدولية مؤجل حالياً، جراء رهنه بمبادرة عباس التي عرضها مؤخراً على الولايات المتحدة الأمريكية".

وأضاف خريشة في تصريح صحفي أن "السلطة الفلسطينية لم تطلب من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في جرائم الحرب الصهيونية الأخيرة خلال عدوانها على قطاع غزة . وأشار إلى "أن عباس اتخذ قراراً بعدم التوجه إلى المحكمة الدولية لمقاضاة الكيان بهدف العودة للمفاوضات مع قادة الكيان حينما تسمح الظروف

بذلك.

منوهاً لأن الفصائل الفلسطينية وقعت على الورقة التي اشترط عباس موافقة الفصائل عليها من أجل التوقيع على ميثاق روما ولكن حتى الآن لم يتم تنفيذ خطوات عملية في هذا الاتجاه .

الاحتلال يفرج عن النواب العملة وسعيد ودرأغمة



النائب رياض العملة

متقطعة قبل ذلك ومن الجدير ذكره أنه لا يزال هناك ٣٠ نائباً في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح مختطفين بسجون الاحتلال دون تهمة واضحة، بالإضافة لنائبين آخرين وهما أحمد سعدات و مروان البرغوثي.

أفرج الاحتلال مؤخراً عن النواب عن حركة حماس رياض العملة وخالد سعيد وأيمن درأغمة من الضفة الغربية.

وكان النواب قد اعتقلوا خلال الحملة الشرسة التي شنها الاحتلال بحق نواب وقادة حماس بالضفة بعد عملية الخليل في شهر حزيران الماضي.

يذكر أن النائب رياض العملة كان قد اعتقل سابقاً في سجون الاحتلال عدة مرات إحداهما لمدة ٤٣ شهراً، علماً بأنه عمل سابقاً كرئيس لبلدية قبلان. ويشار إلى أن النائب خالد سعيد سبق وأن اعتقل لثلاثة أعوام ونصف عقب فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي كما سجن لفترات